

• هل اقتصرَت محاسبة المخالفين في ملف تجميع السيارات على العوائد التي تم تأمينها من رجال الأعمال المخالفين؟ أما كانت هناك إجراءات أخرى؟ إن تطبيق القانون كان فعلياً باستعادة حقوق الخريضة، وقد التزم المخالفون بدفع الأموال المستحقة عليهم بفعل القانون.

التهرب

• هناك تشريد للاستيراد للحفاظ على استقرار العملة، إلا أن أغلب المواد المنوع استيرادها متوافرة في الأسواق والمولات عبر التهريب، فما آلية عمل الحكومة لمحاربة هذه الظاهرة، وهل هناك نية لفتح باب الاستيراد؟

• لتفصل بين وجود تشريعات تحقق المصلحة الوطنية، وأشخاص يستغلون هذه التشريعات عبر التلاعب والفساد لتحقيق مصالح فردية خاصة، فهؤلاء ظاهرة عابرة سوف تنتهي، كما أن التهريب أيضاً ظاهرة عابرة، وسوف تنتهي، ولا يعني وجود التهريب أن تقوم بتعديل القوانين بما لا يخدم المصلحة العامة، فلا يمكن تعديل الأنظمة مثلا للسماح باستيراد الكماليات وهناك من يقول بإنها منتشرة تهريباً.

إن التهريب تجب محاربهه، وهناك تطور في هذا الملف، فقد تراجع مقارنة بالفترة قبل ثلاث سنوات مثلا، وعندما وضعنا لوائح للاستيراد، ورؤية للتصدير؛ كان الهدف دعم الاقتصاد الحقيقي بما يراعي متطلبات التنمية في البلد.

الاحتكار

• في إطار حديثك بتبين أن اللائحة الاقتصادية التي وضعتموها كان أحد أسبابها محاربة الاحتكار، فهل استطعت إنجاز تقدم في هذا الموضوع؟ وهل تم ذلك فقط بالبنية التشريعية؟ وهل لجأ كبار التجار المحتكرين إلى أساليب السوق لاستمرار احتكاراتهم؟ اليوم بعد مرور أكثر من سنتين على الحكومة أقول: إن منع الاحتكار تحقق، وكانت خطواتنا من الاجتماعات الأولى لمجلس الوزراء نحو منع الاحتكار، وكنا نعلم في فترة من الفترات أن بعض المستوردات مخصصة للشركة أو المؤسسة الغلائية أو الشخص الفلاني، وبعض المواد يعطى منها ٢٠٠ طن حاجة البلد ولا يمتح غيرها، وهذا بالكامل أصبح من الماضي ولن يعود، كما انتهت اليوم الذي يستطع فيه منتفخ في مؤسسة عامة أو خاصة أو رجل أعمال، فرض شيء لاحتكار السلطة أو احتكار القرار.

وأجبتا في الحكومة مقاومة كبيرة من بعض الجهات المتضررة في طريق تحقيق الإنعكار، سواء من مؤسسات أو رجال أعمال كانوا منفردين باحتكار قرار أو مادة معينة، وأؤكد أننا لن نسمح لمؤسسة أو رجل أعمال أن يحتكر شيئاً من خطة عمل الدولة في تأمين احتياجات اللوماد التي تسمن بالنتيجة لعنة المواطن.

إن الآلية التنفيذية للقضاء على الاحتكار لم تنتج لمرسوم جديد وإنما احتاجت لخطوات من الحكومة ليكون كل شيء شفافا، لقد كان استيراد الألاف والسكر والشاي والزيت محصورا بجهة معينة وللأسف هناك بعض المواد الأولية الخاصة بالصناعات، فتم السماح بالاستيراد من يريد والمكسيكية التي يريد حلما بهدف لتحقيق التنمية.

منذ أيام كنا باجتماع في وزارة الزراعة، ومادة الألاف كان يبيع الكيلو الواحد لها للواجون بسعر ٣٤٠-٣٥٠ ليرة، وبعد إجراءات بسيطة عبر منع التقيد وإعطاء الشفافية، انخفض السعر إلى ٢٢٥ ليرة، وهذه الملة ليرة كانت تدبث إلى جهة معينة توجب الدولارات وتحفظ بها في بنوك خاصة في مجال آخر ما يؤثر في القطع وفي المنتج النهائي.

القروض الخارجية

• بمناسبة الحديث عن القطع الأجنبي فقد كانت سورية معروفة بأنها من أقل الدول مديونية قبل الأزمة، فهل هذا الوضع ما زال كما هو؟

نحن كدولة حورينا لأننا مستقلون بكل عناوين الاستقلال السياسية والاقتصادية، دولة ذات سيادة كاملة نوهي استقلالنا، وكانت مؤشرات التنمية لدينا قبل الحرب، تضاهي أوروبا والوسطى.

كنا دولة بلا ديون، ووفق دراسة أعدت عام ٢٠٠٤ كنا رابع دولة في العالم بمعدل تطور النمو بالتنمية الاجتماعية، وهي تسمية صامدة، وأثبتنا أن القائد والجيش والشعب الذي استطاع أن يملك أكبر حرب في تاريخ العالم، يستطيع أن يدير موارده مهما كانت محدودة في الإطار الصحيح ويستطيع أن ينسج علاقات مع دول شاركتنا بتضحياتنا وبدمائنا.

لا ننكر وجود معاناة ولكن طوال فترة الحرب لم يتوقف صرف راتب موظف، واستغلنا من خلال إجراءات استثنائية في التنمية في ملف الطاقة وفي ملف القطاع الخريضة الدولة خلال السنوات الماضية أن تكون في الإطار الصحيح. سألتمني من أين تأتي الدولة بمواردها وأقول: من خلال اعتمادها على ذاتها بشكل كبير جداً ومن خلال دعم الأصدقاء والدول الحليفة التي بنينا معها علاقات تعتمد على احترام السيادة.

• الحرب كلفت خريضة الدولة مبالغ ضخمة ولكن هل كلفتنا قروصاً جديدة، وإن كانت كذلك فهل ستؤثر في استقلال القرار السياسي والاقتصادي؟ نحن كنا دولة غير مديونة، وكل الدماء التي ضحينا بها ودفعناها كانت لتبقي دولة مستقلة غير تابعة، وحلفاؤنا الذين تعاونوا معهم وتلقينا دعمهم كإيران وروسيا، بنيت علاقاتنا معهم على الإيمان بالآخر وبسيادته ولا يمكن أن يكون هناك تنازل، والقروض والدعم من الدول الصديقة مبني على أسس تعاون اقتصادي حقيقي يحقق الفائدة للطرفين.

استنزاف الخريضة توقف

• قبل الحرب كان التقارير تتحدث عن أن لدى خريضة الدولة من القطع الأجنبي ما يتجاوز ٢٠ مليار ليرة فكم استهلكت الحرب من هذه الخريضة؟ ليس بالسوولة من قبلنا ولا من أي دولة أخرى، التكلم عن مكوناتنا من قطع العملة الصعبة، ولكن أطمئنت بأن الإدارة أدت الملف هذا بتبعية كبيرة ولدينا ما يمكننا من الصمود سنوات، صرفنا من الاحتياط ولا يمكن لأحد أن يكثر، لأننا مرنا بظروف صعبة.

اليوم الاحتياطي أصبح يعنانية نوعية، والاعتماد الأكبر على الإنتاج ويمكن ملاحظة ذلك في القطاع الصناعي والزراعي، فصادراتنا العام تضاعفت مقارنة بعام ٢٠١٥ عشر مرات.

• هل نستطيع أن نقول: إن استنزاف الخريضة قد توقف وبدأ الترميم أم إن معدل الاستنزاف قل؟ إن استنزاف الخريضة توقف، وهذا مؤكد، ونحن كحكومة مسؤولون عن هذا الكلام وبداننا الاعتماد على الموارد الذاتية والإنتاج.

سعر الصرف

• لوحظ نتيجة السياسات الاقتصادية الحكومية استقرار سعر صرف الليرة عاماً ونصف العام وربما عامين، فهل سياسة الحكومة ستبقي على ثبات سعر صرف الليرة لتشجيع رجال الأعمال وتشجيع الاستثمار أن إنها ستذهب باتجاه دعم الليرة وتحسين قيمتها لدعم الحياة المعيشية للمواطن؟

إن ثبات الليرة السورية وتحسنها بنسبة تزيد على ٢٠ بالمئة خلال عمر الحكومة يعود الفضل الأول والأخير فيه للجيش العربي السوري، ولكن هناك إجراءات متوازنة متزامنة قامت بها الحكومة من خلال مؤسساتها في هذا المجال.

صراحة نسعى إلى استقرار أكثر لسعر الصرف، وفي ظروف الحرب قد يخسر الأمر أحياناً عن نطاق الإمكانية، وكان منهجنا وصمام الأمان لنا أننا قمنا بتفنيذ الأسس والمبادئ الصحيحة للتنمية الاقتصادية، ومثالنا على ذلك خطوات



السياسة النقدية التي اتبعناها بمنع التدخل ومنع تمويل المستوردات ومنع شركات الصرافة من التدخل.

خلال فترة الأزمة أنفق ما يقرب من خمسة مليارات دولار للتدخل عبر شركات الصرافة للحفاظ على سعر الصرف وتعرفون النتيجة، ونحن قررنا أنها حصل وميها وصل سعر الصرف فلن نتدخل وأنه علينا أن ننسج سياسة نقدية حقيقية بمصرفنا المركزي وحرصنا العامة والخاصة وعلينا أن نتنتج في التجارة الخارجية سياسة تأطير المستوردات، وإن كان هناك ألم فهو ألم مرحلي، وعندما رفعا هذا العنوان كانت النتيجة هذا الاستقرار.

إن جميع الخطوات التي اتخذت في مجال الاقتصاد والسياسة النقدية كانت صحيحة مئة بالمئة ولمسها المواطن السوري ولمسها متابعو الاقتصاد، واليوم رجال الأعمال وهم من أكثر الذين يرضون الخطوات التي تقوم بها الحكومة، معظمهم مرتاحون لسياستنا.

نحن نسعى لاستقرار سعر الصرف في الظروف الحالية ولدينا خطوات ليكون واقع الاقتصاد أفضل، ولن تكون هناك خطوات لتغير سعر الصرف باتجاه الارتفاع خارج إمكانية الدولة، أما هبوط أسعار الصرف فسيتم بإكتماتبات الدولة وبما يحقق تنمية تجارة خارجية صحيحة وتنمية صادرات وتنمية إنتاج وصناعة صحيحة.

ويمكن الحديث عن إدارة سعر الصرف بما يحقق التوازن العائلي لكافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتغيراته.

الرواتب

• ما تتفصل به بالتأكيد يساعد على منافسة المنتج السوري في الأسواق العالمية، ولكن المواطنين السوريين الذين قسم كبير منهم يعولون على راتبهم نهاية الشهر، يعانون، وما يتقاضونه لا يغطي متطلبات الحياة اليومية، وتقول إننا سنحافظ على مستوى صرف الليرة لتشجيع الاستثمار وحركة دوران الاقتصاد، ولكن ألا يتطلب ذلك أيضاً تحسين مستوى الدخل للعامل والموظفين وكيفية أن البض يذهب باعتبار انخفاض الأجور والرواتب كأحد أبرز مسببات الفساد والإفساد؟

هذا سؤال يومي نتعرض له كحكومة، ولكن لا توجد حكومة في العالم لا تتبنى تحسين الوضع المعيشي للمواطن، ومن الأيام الأولى لعمل الحكومة قلنا هذا المواطن الذي صمد وعانى وتكامل مع الجيش، بأن اهتمامنا ينصب على تحسين دخله، ولكن هل تكون مندفعين متهورين في خطواتنا في سبيل خلق شعبية مرحلية مؤقتة؟ مؤكداً، وأعلنا أن هذا الملف يجب أن يكون ملفاً صادقا وليس مجرد شعار. طلبنا من زملائي في الحكومة العمل بشكل منهجي مرتب لتحسين دخل المواطن، ويتم ذلك أما بتخفيض الأسعار أو زيادة الرواتب، وبداننا الخطوات التي أخذناها أمتت ٥٠ ولكن أفرصة عمل في المناطق الصناعية ساهمت بتأمين مدخول لعائلاتهم، وتمتكتا من وقف استنزاف رواتب شركات القطاع العام لخريضة الدولة، إذ أصبحت تلبى ذاتها ومشروعات تنموية، وعممنا زراعات التفت والحضيات والقمح والمباقر والواجن عبر خطوات هدفت إلى تحقيق اقتصاد أقوى ينعكس بالفائدة في مجال الدعم الحكومي لكل مفاصل التنمية.

كان يمكن أن تزيد الرواتب بطبع كمية من النقود، فيشعر بها المواطن إلا فترة وبعد ذلك تتلاشى بارتفاع الأسعار، ولكن إذا أخذنا التجربة التي أجريناها مع القوات المسلحة عبر زيادة الرواتب للجيش الباسل، نجد أنه لم تتم زيادة في سعر أي مادة، لا وعلى العكس انخفضت بعض الأسعار، وهذا ما نريد أن نحققه لجميع أبناء الوطن.

لقد حصل انخفاض في الأسعار من خلال رؤية تنموية بدانا بها، كاتخفاض أسعار بعض الألبسة ومواد التنظيف وبعض المواد الغذائية مثل السكر والرز، وقلنا: إن الأولوية لإنتاج وموارد الإنتاج بهدف تحقيق ديمومة الفائدة ولا فإن المبالغ التي دفعناها للتبغ والقمح، والـ١١ مليار ليرة التي دفعناها للتنمية الاقتصادية الصناعية، ككتلة، نستطيع تحقيق استقرار لسنة وتمتخ زيادة رواتب لسنة، ولكن بعد السنة ماذا يحدث ونعلم؟

كان هناك اجتماع يخص تحسين دخل المواطن، ولكن هذا لا يعني أن هناك زيادة رواتب، فنحن بشكل دائم ندرس المكونات التي تحقق زيادة الرواتب، وهناك بنود على طولة زملنانا المتخصصين لدراسة نتائج زيادة الرواتب وذلك لن يستغرق سنوات ولكن لن ينتهي غداً، إنما هي أشهر قليلة لتنتج الرؤية بشكل كامل بعد أن حقق جيشنا الانتصار.

• في إطار هذه الرؤية والآلية، هل يمكن أن يتم تحسين دخل قطاع محدد دون قطاعات أخرى، فكما بدأت من الجيش هل من الممكن أن يكون القطاع التالي في المدرسين مثلا أو القضاء والدخالية كقطاعات الأساسية لها علاقة بالمواطن، وبما يسهم بمكافحة الفساد؟

أؤمن أن المدرس، ليس له فرص عمل أخرى، وجميعنا يعلم ظروفه وكنت أمل أن تكون له الزيادة في المرحلة الثانية، ثم للعاملين في القطاع الإنتاجي ثم الوظائف الإدارية، هذا لم يتخذ به قرار بعد، ولكنه نظرية صحيحة، فهناك قطعات يجب أن يستهدف القانون عليها بزيادة رواتب قبل قطعات أخرى.

بعض مواد قانون الإدارة المحلية بحاجة إلى تعديل.. ونطور القانون للمصلحة الوطنية العليا

إعادة الإعمار

• الموضوع الآخر الذي يهم المواطن كثيراً نتيجة هذه الحرب التي دمرت المنازل في قسم من الريف السوري وبعض المدن الكبيرة وينسب عالية، كيف يمكن أن تعمل الحكومة لإعادة إحياء القطاع العقاري؟ هذا من أهم الملفات التي وضعت على طاولة الحكومة، فالقوب تدمرت مئات آلاف المنازل بفعل الإرهاب، وتهجر الكثير، ولكن هل يمكن لدولة تستعد لكل شيء في عملية التنفيذية، وعقدنا أكثر من عشرة اجتماعات في هذا المجال بهدف إعادة بناء القطاع السكني.

أول خطوة أعلنها، ما أن كل منطقة تضررت من الإرهاب يجب أن يكون لها مخطط تنظمي جديد، بدءاً من الوحدة الإدارية وصولاً إلى المدينة.

هذه التجربة بداننا بها بداية العام الماضي ومن خلال الاستطلاع الميداني في مدينة حلب وجدنا أفضل خطوة لتحقيق تنمية حقيقية هي في إعداد مخطط تنظمي جديد لمناطق المخالفات والمناطق المتضررة بفعل الإرهاب والمناطق الآمنة والبنية التجارية، وتم إنجاز مخطط تنظمي حضاري وعصري يحقق تنمية حقيقية، وهذا أهم إنتاج للحكومة في حلب.

لقد وضعنا رؤية تطويرية عمرانية جديدة تحقق تنمية على الصعيد التجاري وشارك فيها كل أبناء حلب من الجامعة والإدارة المحلية ومجلس المدينة وقبابة المهندسين وغرفة الصناعات وغرفة التجارة، كلهم شاركوا بوضع المخططات التنظمي، وهذا المثال نسقطة على جميع المحافظات السورية، حيث يجب أن يكون لدينا مخطط تنظمي جديد يحقق تنمية عمرانية شاقولية وخاصة في المناطق الزراعية التي أوقفنا فيها الانتشار الأفقي.

٥٠٠ ألف منزل

الخطوة الثانية هي في الحاجة لإعادة بناء نحو ٥٠٠ ألف منزل تضرر بسبب الإرهاب، وهذا يحتاج إلى تريبونات من الليرات السورية، وهي مبالغ ليست موجودة حالياً، لكن لدينا بدائل أخرى.

الدولة هي المعنى الوحيد بإعادة التشريعات لهذا القطاع ويتم العمل على ذلك من خلال تطوير القوانين الناضمة لأدوات التي تقوم بإعادة البناء كاتحاد التعاون السكني وشركات التطوير العقاري التي كان لنا لقاء معهم. إن جزءاً من البناء ستقوم به مؤسسات الدولة كالمؤسسة العامة للإسكان، والجزء الآخر ستقوم به شركات التطوير العقاري، فالقطاع الخاص هو شريك فاعل لتخفيف العبء عن الدولة.

إننا بصدد البدء بتأهيل هذه الشركات وبصدد تطوير القانون لإعطائها القروض والأراضي في حال الرغبة لتكون الجزء الأهم في تأمين المساكن وإعادة إعمار المناطق.

الخطوة الثالثة تتعلق بالاتحاد التعاوني السكني، فالجمعيات السكنية كانت على مدى أربعين سنة أحد مداخل تأمين المنزل للمواطن السوري بسعر مناسب، وحتى نعيد لها الفعالية بشكل إيجابي بعيداً عن الفساد الذي شاب القطاع في الأزمة وقبل الأزمة، أوقفنا الجمعيات لفترة ويتم مراجعة كل جمعية للتأكد إن كانت جادة أم لا. لدينا ٦٢٠٠ جمعية ولو كانت جميعها جادة لما كانت هناك أزمة سكن، لذلك نعمل لنعلم من الجاد والفاعل ليكون شريكاً معنا، وبعد أن انتبثت وزارة الأشغال من إعداد الدراسة اللازمة وتقييم الشركات، فإن العنصر بنظام الجمعيات السكنية سيطلق في الأسابيع القريبة القادمة.

هذا طمأنة لكل مواطن سوري بأنه لا يمكن أن نترك قطاع السكن الذي تضرر بشكل كبير ليكون مشواً، ولا أن نترك المواطن وحده، ونحن نعرف معاناته، وسنساهم بشكل منظم، وخلال سنوات قليلة وسريعة ستكون المدخلات الثلاثة لإعادة قطاع الإسكان في مناطق المدمرة في الإطار الصحيح.

• هل يمكن أن نعلم ما حجم الباب المفتوح في عملية إعادة الإعمار أمام شركات الدول الصديقة والحليفة؟ وهل هناك شركات عالمية قد تحاول التدخل في مشروعات ضخمة لنافسة الشركات المحلية لتخفيض الأسعار في سورية؟

الدولة التي استطاعت أن تنتصر بالحرب استطعت أن تنسج علاقات مبنية على الاحترام المتبادل مع الحلفاء والدول التي وقعت مع الشعب السوري في تصديده للحرب.

وبحسب المقولة الأساسية للرئيس بشار الأسد، سنعتد بعملية إعادة الإعمار على رأس المال السوري داخل البلد وخارجه ونعمل عليه بشكل كبير، وهذا لا يعني أنه لا دور للدول الصديقة والحلفاء فهم لهم جزء واهتمام حكومي كامل.

أما الدول والجهات التي ساهمت في سفق الدم السوري فلن يكون لها دور من قريب ولا من بعيد ولا ظاهرياً ولا بشكل مختبئ في مؤسسات ظل.

الأموال المهاجرة

• بما أنك تحدثت عن الأموال السورية وأنها ستكون

بعض مواد قانون الإدارة المحلية بحاجة إلى تعديل.. ونطور القانون للمصلحة الوطنية العليا

القائمين على الجامعة.

هناك جوهر أساسي يجب ألا يختلف عليه، وهو المنتج وهو الطالب، وهو ما نسعى إليه كدولة، وضعتنا منذ أكثر من عام من خلال اللقاء مع زملنانا القائمين على التعليم العالي، المؤشرات التي تعزز مستوى حضور جامعاتنا بين جامعات العالم، لرفعها درجات عديدة، ونعمل عليها وبداننا بتحقيق متطلباتها، وهناك خطوات ستظهر قريباً.

الدولة تصرف مليارات الليرات على الجامعات الحكومية والخاصة في سبيل أن يكون لدينا منتج جيد من الطالب السوري، والدول التي استقبلت المهجرين، استقبلتهم بإغراء لا يصدق للطلاب والخريجين السوريين، ولو كانت جامعاتنا ليست بمؤشر صحيح، لما كانت استقبلتهم.

الحكومة والقطاع الخاص

• اعتاد الشارع على تقييم الحكومة وتوجيه الانتقاد لأدائها، ولكن في المقابل ألا يوجد تقييم من قبل الحكومة للقطاع الخاص، أي كيف تنظرون لهذا القطاع على مختلف مستوياته بما فيها الاتحادات، وتحديدًا خلال الحرب ودوره في صمود الدولة السورية؟

القطاع الخاص مكون من مكونات الدولة السورية وخاصة الاقتصادي منه، واليوم هناك قطاعات خاصة عديدة معنية ليس بالاقتصاد ومكوناته بل أصبحت معنية بالتنمية البشرية، كالجامعات والمدارس الخاصة.

ننظر للقطاع الخاص بكثير من التقدير، والحكومة معنية بشكل كبير بتقديم الدعم لهذا القطاع، ولا أستطيع أن أسرد لك كل ما قامت به الحكومة الحالية بخطوات نوعية كبيرة في سبيل التواصل مع القطاع الخاص بكل مكوناته، فقد وصلنا إلى مرحلة سميناهما «الشريك»، ما يؤكد إيماننا به، وقسم من القطاع الخاص ملتزم ويعتبر هدفه وبوصلته الأساسية من الدولة، وقسم يعتبر هدفه الريح والغائدة، والقسمان لهما كل التقدير ولكننا نقدر القسم الأول بشكل أكبر لكونه يتبنى الرؤية الأسمى.

القطاع الخاص معني كما الدولة والحكومة معنية بالتنمية، وله حقوق من واجبنا أن نقدمها له وعليه أن يلتزم بالقوانين والأنظمة، والقطاع الخاص قطاع هام وننظر له بإيجابية ويعين من الرضى بشكل نسبي ما بذله وما قدمه في الأزمة وبما هو مطلوب منه بعد الأزمة.

استعادة المهجرين

• أعلنت الحكومة أكثر من مرة استعدادها لاستعادة اللاجئين، بالمصطلح الغربي، والمهجرين بالفهوم السوري، فإلى أي مستوى تتأخر في استعادة الإمكانية لاستعادة وتوطين المهجرين خارج سورية أو التناحين داخل البلاد؟

الدولة التي استطاعت أن تحمل رؤية والتي وثقت بنفسها من الأيام الأولى للحرب، هي معنية ومسؤولة عن عودة هؤلاء، وهي مارست هذه المسؤولية بنوعية متميزة تجاه أبناء الوطن داخل البلاد، وشكلتنا هيئة تنسيق لتسهيل عودة المهجرين.

من الأيام الأولى التي حصل فيها تهجير من المجموعات الإرهابية المسلحة لأبناءنا وطبنا في الداخل أو خارج سورية، خطت الدولة خطوات بهذا الاتجاه، وصدرت مراسيم لتسهيل عودة من غرر بهم إلى حضن الوطن، ونحن معنيين بأبنائنا، وكما قلت قبل قليل: لا أستطيع إعادة بناء ٥٠٠ ألف منزل خلال عام، ولكن نستطيع تأمين سكن مؤقت لجميع المهجرين وإن كانت ليست بمستوى ما كانت عليه منازلهم.

هذا يحتاج إلى تضافر جهود كل مكونات أبناء الوطن وإلى دعم دول من الدول الصديقة والحليفة المعنية بهذا الملف، ونحن جاهزون من جهة النني التحتية والتشريعات والتسهيلات مالية ولدينا خطوات ولم يغب وزير من المعابر والمطارات، ولقد شيد معبر جديدة يابوس عودة ٤٠ خلال الأشهر القليلة الماضية، وعند وصول قواتنا المسلحة إلى معبر نصيب جاز عم من عشرات الآلاف من المهجرين من الأردن، ومسؤوليننا أن نحافظ على كرامة كل مواطن سوري.

• كان بين أحد أسباب الحرب على سورية، تفريغ الدولة من كوادرها، والحرب أدت إلى تهجير كوادر مهمة ربما صرفت الدولة عليها المليارات، فهل من الممكن أن تكون هناك منزايا تفضيلية لاستعادة هذه الكوادر؟ وما مستوى التنسيق مع الدول الصديقة وخصوصاً أن روسيا تقوم حالياً بدور مهم في هذا الإطار؟

الأصدقاء الروس متشكورين ببولون جهوداً كبيرة في سبيل نقل حقيقة سورية تجاه أبنائها المهجرين سواء من أصحاب الخبرات أم من المواطنين العاديين الذين تهجروا، وهذا عزز رؤية عودة من هاجر، وعماً يتعلق بمنح ميزات معينة لأصحاب الخبرات فهذا عنوان ملف موضوع على طاولة الحكومة يتضمن إصلاح البنية الوظيفية، والحكومة لا تؤجل شيئاً، وإنما تسير بملف تلو الآخر.

• يسعي الغرب إلى تخويف المهجرين السوريين من العودة وهناك تصريحات أطلقت أخيراً بأنه لا أمان بالعودة، فهل يمكن أن تعطي السوريين في الخارج طمأنات للعودة إلى بلدهم؟

هذا هجز من الدعاية والحرب على سورية، وبمراجعة سنوات الحرب قلل: ألم يقدم الشهداء من الجيش العربي السوري مداعهم للدفاع عن المدنيين من الإرهاب؟ أي هل يمكن للدولة التي دفعت خيرة أبنائها للدفاع عن المدنيين، أن لا توفر الأمان لهم عند عودتهم، مع التأكيد أن كل التشريعات الصادرة عن رئيس الجمهورية تساهم في عودة المهجرين.

الانتخابات المحلية

• يبدو أن الدولة جادة في إشراك المواطن في رسم مستقبل بلده عبر التشجيع على المشاركة في انتخابات مجالس الإدارة المحلية القادمة، فلماذا تمت الانتخابات الآن؟ وما الرسائل ومدلولات هذه الانتخابات؟

أقولها صراحة: لأننا انتصرتنا، الإدارة المحلية والوحدات الإدارية والقائمون عليها هي المحرك الأساسي لعمل الحكومة، وعملية إعادة الإعمار، تنطلق من عندهم.

لدينا قانون منظور تزيد تطبيقه ونحن بحاجة إلى أشخاص نوعيين وسكوتن انتخابات نوعية، ويقع على عاتقنا أن نساعد المواطنين على اختيار الأشخاص النوعيين للتطبيق ولمشاركة الدولة والحكومة في إعادة الإعمار بالإطار الصحيح.

• هناك بعض المساحات مازالت خارج سيطرة الدولة فكيف سيتم التعاطي معها في انتخابات المجالس المحلية؟

القانون والتشريع ناظم لذلك، والأمر ليس بالبدئي، وسابقاً إذا كانت هناك منطقة فيها فترة فسيستمر المجلس المحلي بعمله، وفي هذه الأيام باتت تلك المناطق محدودة، وهي حالات خاصة، وخلال الفترة القادمة سيعود كل متر من سورية، ولكننا على التوازني سمنضني إلى حين الانتهاء من تلك الحالات.

• هناك مطالب بإعادة النظر في قانون انتخابات مجالس الإدارة المحلية من النص الشرايح والحديث هنا يدور عن السوريين الأكراد تحديدًا، فآين نتجه الأمور؟ ننظر لكافة المواطنين السوريين على حد سواء ويقدر إيمانهم بوحدتنا وسيادة بلادهم، وعندما نعمل على تعديل قانون الإدارة المحلية ونظوره بما يحقق المصلحة السورية، وبعض مواد القانون بحاجة إلى تعديل ولكن ليس لأجل شريحة معينة وإنما نظور القانون لتحقيق المصلحة الوطنية العليا.